

البحث عن الحقيقة والعدل والالتزام النفساني في زمن الجائحة

دَانَايَ أَنْغَلِي

قد زادت الجائحة المُتحدِّياتِ التي تتحدَّى الأسرَ المهاجرةَ الفاقدةَ وهي في حُزنها على موت عزيزٍ لها أو اختفائها، ولكن الأمر لا يخلو من طُرُقٍ لمساندتها.

على أن استجابات الأوطان لجائحة الحُمة التاجية (كوفيد ١٩) كان لها آثارٌ أضرَّت بأخذ الأسر المهاجرة الفاقدة الحقوق المذكورة. فأكثرُ ذرائع الحَصْرِ التي اتخذت لمَنع الحُمة (الفيروس) من أن تنتشر لم تراع حاجات الأسر المهاجرة الفاقدة خاصَّة، وزادت في المعوَّقات القانونية والعملية. وقد أخذنا أمثلةً من تجارب مهاجرين في ثمانية بلدان (هي اليونان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمكسيك وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة وزمبابوي) في زمن الجائحة، لنبيِّن أن من

من حقِّ الأسر الفاقدة أن تبلغ الحقيقة والعدالة والالتزام النفساني. وهذه الحقوق هي من الأسس التي قرَّرها قانونُ حقوق الإنسان الدولي وأوجبها، فأدخلت تحت الحق في الكرامة، والحق في العيش، والحق في أن يكون للمرء أسرة، والحق في حرمة الحياة الخاصة.^١ فلا أقل من أن تضمن الدول للأسر المهاجرة الفاقدة أن تُبلِّغ مصيرَ مفقوديهما أو أمواتها والنواحي التي انتهوا إليها، فإن هي علمت ذلك طالبت بنقل جثامينهم إلى أوطانهم، حتى تُؤاَرَى في الثرى (جاء هذا في إعلان مَيْتِلِينِي سنة ٢٠١٨).

الصحية لأسباب عدّة منذ تفشّت الجائحة. فلم يُعلم عدد ما لم يُعالج من حالات المصابين بداء الحُمّة التاجية (كوفيد ١٩) وغيرها من الحالات الطبية، ولم يُعلم عدد من لم يُشخّص من الوفيات التي أدركها الموت خارج المستشفيات. فإن أُطلقت معطياتٌ رسمية واضحة صريحة عن معدل انتقال الداء ومعدل الوفيات فيما بين المهاجرين كان ذلك مُعِيناً على قطع الشك والنظر، ومُسَانداً للأسر التي تطلب الحقيقة والعدل والمحاسبة.

وهذه المكسيك مثلاً تنشر السلطات فيها كلَّ يوم معطيات تامةً مباحةً عن داء الحُمّة التاجية (كوفيد ١٩) من مصابين ومستشفين ووفيات. ثم إن المكسيك لا تقصر معطياتها على تَبُّع المتغيّرات كالسّن والجنس والموضع ووجوه الاعتلال المُشترَك (comorbidities)، وإنما تورد إلى ذلك معلومات عن الجنسية وصفة الهجرة والبلد المُغادر. ويُضَاف إلى هذا، أنّ المكسيك أطلّقت تقارير في علم الأوبئة كلَّ أسبوعٍ أدارتها حول داء الحُمّة التاجية (كوفيد ١٩) بين المهاجرين، ومن ذلك مجموع حالات الإصابة المُبتَئة والمظنونة والبلدان الأصليّة والمستشفين والوفيات. وصحيح أنّ الإحصاءات الرسمية لا تُفَسّر ما بلغ إليه عدد الوفيات (والمكسيك إحدى أقلّ البلدان معدّلاً في الاختبار)، ولكنّ الحكومة هناك اتّخذت مسلكاً مهماً إلى تمام إباحة المعطيات الرسمية للناس وجعلها في نسقٍ مفتوحٍ يحتملها من الشابكة من شاء.

فينبغي أن يُسهّل طلب شهادات الوفاة وتحصيل مزيد المعلومات عن أحوال الوفاة، وينبغي في ذلك مراعاة ما تجده الأسر الفاقدة المقيمة في الخارج من صعوبة زائدة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني ورابطات المهاجرين وفرق الدعم أن تعين الأسر الفاقدة على معرفة سبيلها في الإجراءات الإدارية؛ فمن الواجب أن تظّل هذه الجهات الفاعلة عاملة سهلة المآخذ في أثناء الجائحة.

هذا وتوسيع المدارك أمرٌ محتاج إليه، لا لخصر انتشار الحُمّة (الفيروس) فحسب، بل وللإخبار بمعلومات شاملة سهلة المتناول عن السبيل إلى الرعاية الصحية، وعمّاً يحتمله أمرٌ من أتبنت بالتشخيص إصابته، وعن الأسباب الموجبة لأن يكون لتدبير الصّخر أثرٌ مباشرٌ في حيث يتجمّع المهاجرون. ثم إن إشراك اللاجئيين والمهاجرين والمنظمات الشعبية وغيرها من فرق الدعم في نشر هذه المعلومات طريقة ناجعة في التغلب على ما رسّخ في النفس من سوء الظنّ بالسلطات.

الطرق طُرُقاً عمليةً وواقعيةً إن سلكتها الدول -مع أذائها واجباتها الدولية- أمكنها مساندة الأسر المهاجرة الفاقدة من غير إضعافٍ لاستجابات الصحة العامة.^٢

فهم سبب الموت

ثم حين يرد خبر موت عزيز، سواء كان مثبتاً أو مظنوناً، تثار حوله أسئلةٌ فيمّر الزمن ولا يجاب عنها، وتنعقد عليه شكوك فلا تقطع، فيثقل ذلك على من بقي من الأسرة. حتى أقرّ قانونٌ حقوق الإنسان الدولي بأن ما تصرّ عليه الأسر من ألم النفس والكربة قد يبلغ إلى حدّ المعاملة المهينة التي لا إنسانية فيها. ولذا وجب على الدول أن تستثبت في الوفيات المريية، وأن تحاسب المسؤولين عنها، وأن لا تقطع الأخبار في ذلك عن الأسر.

هذا، وكان من غموض طبيعة الحُمّة (الفيروس) الجديدة وانتشار نظريّات المؤامرة أن اشتدّت الحيرة بين جماعات المهاجرين. وأول الأسباب أنّ المعطيات الرسمية التي تُبَيّن معدل انتقال داء الحُمّة التاجية (كوفيد ١٩) ومعدل الوفيات به فيما بين المهاجرين لا تكاد توجد. فلا ينشر كثيرٌ من الدول، ومنها معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ما عنده من إحصاءات داء الحُمّة التاجية (كوفيد ١٩) مُفصّلة بحسب جنسية المصابين، ولا يفرّد لأحوال المهاجرين التقارير.

وتتفاقم الحيرة، وليس سبب تفاقمها واحداً هو اختلاف الطرق التي تُحقّق بها الوفيات بداء الحُمّة التاجية (كوفيد ١٩)، وإنما لذلك سببٌ آخر وهو قُدْرُ المعلومات التي يُخبرها أقرب الأقارب. فسبب الوفاة، في بعض البلدان (مثل ألمانيا)، يُجعل سرّاً مطوّياً في شهادة الوفاة التي تُسلم إلى مكتب الإحصاء، ولكنها لا تجعل سهلة المتناول لأقرب الأقارب بسبب القوانين التي تحمي المعطيات الشخصية. أمّا في نيويورك، فقد كان نصيب شهادات الوفاة التي تقول إن سبب وفاة أصحابها هو داء الحُمّة التاجية (كوفيد ١٩) أنّ تلقّتها أسرٌ كثيرة بسوء الظنّ، ولا سيما إذا كان المتوفى معافٍ من قبل وكان السبيل إلى السجلات الطبية أو إلى مزيد المعلومات عن سبب الوفاة مقطوعاً. وأمّا الأسر التي في خارج البلد الذي تُوفي فيه المتوفى، فقد يكون استعلام أحوال الوفاة عليها أصعب؛ وذلك بسبب القيود التي على السفر وعلى تعيين صاحب الحقّ في الوصول إلى ما له صلة بالأمر من الأعمال الكتابية من تقارير ومراسلات واستثمارات.

وقد اعترض المهاجرون -وبخاصة الذين لا يحملون وثائق رسمية- مصاعب ما انفكت تشتدّ في وصولهم إلى الرعاية

المَوَارَاةُ فِي التَّرَى

المستشفى. وأما في زمبابوي، فیتیسر بثُ الجنائز بثًا شابكيًا مُباشراً للأسر (وغير الأسر من أفراد المجتمع المحلي) العاجزة عن الحضور بنفسها.

نقل الجثمان إلى وطن صاحبه

لا يتِمُّ للأسرة الفاقدة الالتئام النفساني إلا بإعادة قريبتها المتوفى إلى وطنه. على أن إعادة رفات الناس إلى أوطانها لم تنزل من قبل الجائحة أمرًا مُعقداً وغالي الثمن. وزاد غللاً ثمن هذه الإجراءات ووجوه البيروقراطية فيها منذ حدوث الجائحة، إذ زاد كثيرٌ من الدول في القيود لتجنب العدوى. هذا مع ما سببه تعليق الخدمات القنصلية في كثير من البلدان وقيود السفر من اشتداد صعوبة الأمر على الأسر العائشة في الخارج. فليس نادراً أن تمتنع الأسر المهاجرة الفاقدة عن طلب نقل الجثمان إلى الوطن أو أن تلتبس إلى تحقيق ذلك مسلكاً عوج. ومثال ذلك في اليونان أن كثيراً من الأسر المهاجرة تكتفي بإعادة العظام، فهناك يجوز لأقرب الأقارب أخذ العظام بعد أن يمر على دفن صاحبها ما بين ثلاث سنين وخمس سنين. وأما في نيويورك، فقد تخترت الأسر المكسيكية حرق جثة قريبها على خلاف معتقدها؛ ذلك أن إعادة رفاتة إلى الوطن أسهل من إعادة جثته. وبعد، فكل هذا يتقل على من بقي من الأسرة. لذا تلح الحاجة إلى تحسين اللوائح الوطنية والتنسيق الدولي لتيسر إجراءات إعادة الجثامين إلى أوطان أصحابها تيسيراً أفضل.

فلا ينبغي أن تترك الأسر المهاجرة الفاقدة في الحداد وحدها. وليست المعونة المناسبة واجبا خلقياً فحسب، إنما هي إلى ذلك التزام قانوني تعضده معايير في حقوق الإنسان ثابتة.

دَنَايَا أَنْگَلِي Danai.angeli@bilkent.edu.tr

بروفيسورة مساعدة، في جامعة بلكنت، ومستشارة في مشروع آخر الحقوق (Last Rights)

Last Rights (2019) Extended Legal Statement and Commentary. ١

(آخر الحقوق)

bit.ly/Last-Rights-2019-legal-statement

٢. هو إعلان متبليغي في إكرام كل المفقودين والمتوفين -وأسرهم- بسبب رحلات الهجرة، أقر في ١١ أيار/مايو ٢٠١٨.

http://lastrights.net/LR_resources/html/LR_mytilini.html

اقرأ نضه بالعربية من هنا: <https://docs.google.com/document/d/1LcoUSaLW4-jcDCCaPzKHT4UCe-gFDdBfjedcXA4W0Pvs/view>

Last Rights (2021) Every Body Counts: Death, Covid-19 and Migration. ٣
Understanding the Consequences of Pandemic Measures on Migrant Families

(لا يُغفل أحد: الموت والحمة التاجية (كوفيد ١٩) والهجرة: فهم عواقب ما أخذ لتدبير الجائحة على الأسر المهاجرة)

bit.ly/Last-Rights-2021-EveryBodyCounts

يُقر القانون الدولي بحق الإنسان في أن يدفن من يتوفى من أقاربه ويكرمه. على أن ضمان احترام ما يُفضل في الجنائز والشعائر قد صعب في أثناء الجائحة خاصة بعد أن قيّد الحضور والقيام بشأن الجثث. وأيضاً فقد تفاقم بالجائحة الإلزام الزمني والمالي؛ فلما كانت المشارح ما تزال تضيق بالاحتفاظ، أُسرَع في الجنائز، فقيّد خيار الأسر المعوزة التي تحتاج إلى مزيد وقت لجمع المال، وحصرت عن نقل الجثامين إلى مواضع آخر. ثم قيّد السفر بين البلدان بشروط فزادت المعوقات. ويكثر تعقد الأمر حين لا تُعرَف هوية الجثمان أو تشك الأسرة في صحتها.

وينبغي أن تتناول بروتوكولات الطب الشرعي صراحة طرق جمع المعطيات وحفظها قبل الوفاة وبعدها لما لا يتعرف الهوية في المستقبل صلة. ومن الأمثلة المهمة على ذلك ما تأخذ فيه المكسيك من بروتوكولات الطب الشرعي لداء الحمة التاجية (كوفيد ١٩) في القيام بشأن الجثامين التي لا يعرف أصحابها. فنصف هذه البروتوكولات ما ينبغي من كيفية القيام بشأن الجثث وجمع المعطيات وحزنها في زمن الجائحة. وأيضاً فهذه البروتوكولات تمنح حرق الجثامين التي لا يعرف أصحابها. وإن احتيج إلى القيام بشأن كثرة مجتمعة من الجثث، وجب أن تدفن كل جثة مصابة بداء الحمة التاجية (كوفيد ١٩) لا يُطالب بها أحد -سواء عرفت أصحابها أم لم يعرفوا- في قبر على حدتها، ووجب على مكتب الوكيل وخدمات الطب الشرعي تسجيل موضع الدفن.

ثم يمكن أن تدخل المعونة على نفقات الجنازة تحت المعونة المالية التي تُعطها الدول لتخفف آثار الجائحة. وقد خطا برنامج الإعانة على الدفن بمدينة نيويورك في هذا النحو خطوة مهمة؛ ففتح السبيل للأسر المهاجرة أن تستعين به ولو لم تحمل وثائق رسمية.

وبعد إنشاء سمة دخول وطنية لإجراء الجنازة أو تعرف المتوفى أو كليهما وسيلة فعالة وعملية في مساندة الأسر المهاجرة الفاقدة العائشة في الخارج. وهذه ألمانيا مثلاً تجوز سمة دخول الأسرة فيها -وهي سمة استمرت في أثناء الجائحة- لأفراد الأسرة، ومنهم أفراد الأسرة الممتدة، أن يزوروا ألمانيا زيارة مؤقتة ليحضرها الجنائز.

وينبغي أن يظهر اللين في بروتوكولات الخدمات في المستشفيات والجنائز فتستوعب شعائر الجنازة ما استطيع. ومع أن ألمانيا لا تجوز لذوي القربى نقل الجثمان إلى وطنه، فهي تجوز لهم في بعض الأحوال أو الأمكنة أن يشيعوا الجنازة في غرفة من